



مبادئ الاقتصاد الجزئي

الفصل الثالث : توازن السوق
المرجع : مقدمة في النظرية
الاقتصادية الجزئية
د. خالد بن ابراهيم الدخيل

المفردات

○ تعريف السوق

○ آلية التوازن

○ أثر التغيرات في العرض والطلب

○ تطبيقات على توازن السوق

تعريف السوق

• هو الإطار أو الوضع الذي يتم فيه التبادل لسلعة أو خدمة معينة بين البائعين و المشترين و يهتم بكيفية التداخل بين قوى العرض والطلب لتحديد الأسعار في السوق.

• أن عملية تحديد الأسعار لسلعة أو لخدمة ما تعتمد على نوع و شكل السوق و هناك عدة أشكال للسوق المنافسة الكاملة و المنافسة الاحتكارية و احتكار القلة و انتهاء بالاحتكار التام.

آلية التوازن

نفترض أن السوق يأخذ **شكل المنافسة الكاملة** التي يمكن تعريفهما بأنها الوضع في السوق حيث يوجد عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يستطيع أي منهم أن يؤثر على سعر السلعة أو الخدمة التي تتميز بكونها **متجانسة**، وفي ذلك السوق تتوافر المعلومات الكاملة للطرفين بظروف وأحوال السوق الذي يجيب أن يتصف **بالحرية التامة**. يترتب على خصائص المنافسة الكاملة السابقة **وجود سعر واحد** فقط في السوق للسلعة أو الخدمة محل الدراسة.

◉ لا يستطيع أي من هؤلاء البائعين أو المشترين التأثير فيه لذلك يبقى دور كل طرف في تحديد الكميات التي يرغب في بيعها أو شرائها من السلعة أو الخدمة و كما ذكرنا سابقا فإن تحديد هذه الكميات من قبل البائع (جانب عرض) أو المشتري (جانب الطلب) يعتمد على سعر السلعة السائد في السوق , و ذلك فإن السؤال هو:

كيف يتحدد سعر التوازن في سوق المنافسة الكاملة؟

◉ إن سعر السلعة في سوق المنافسة الكاملة يتحدد من خلال تفاعل كل من قوى العرض والطلب في السوق.
و سوف نرى كيف يتحدد هذا السعر رقميا وبيانيا ورياضيا.

تحديد وضع التوازن حسابيا من جداول العرض والطلب

نوع الفائض	الفائض	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة	السعر المحتمل
فائض طلب	25	30	5	3
فائض طلب	12	24	12	6
استقرار = توازن	0	18	18	9
فائض عرض	12	10	22	12
فائض عرض	19	6	25	15

فائض العرض الكمية المعروضة < الكمية المطلوبة

يرغب البائعون في البيع ولكن لا يوجد من يشتري

لتحفيز المشتريين على الشراء يعرضون بيع السلعة
بسعر أقل

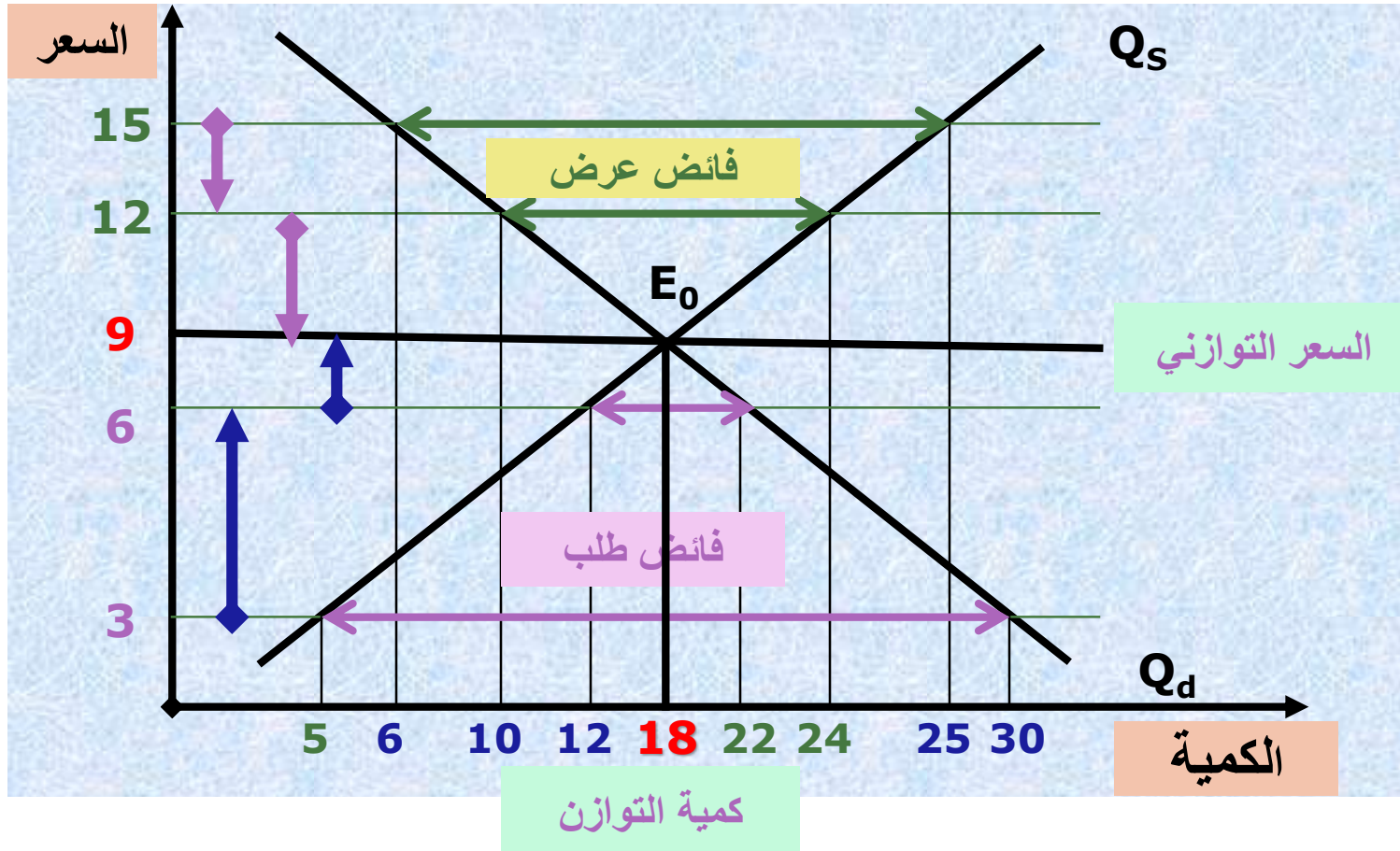
فائض الطلب الكمية المطلوبة < الكمية المعروضة

يرغب المشترون في الشراء ولكن لا يوجد من يبيع

لتحفيز البائعين على البيع يدون استعدادا لشراء
السلعة بسعر أعلى

توازن السوق التوازن يصف حالة في السوق يستقرّ فيها
السعر عند مستوى معين تكون عنده:
الكمية المعروضة = الكمية المطلوبة

تحديد وضع التوازن بيانيا من منحنيات العرض والطلب



من خلال جدول نلاحظ ما يلي:

- 1. أن السعر الوحيد الذي تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة ($Q_s=Q_d$) هو 9 , ويعرف هذا السعر بسعر التوازن , وهو السعر الذي يحقق التوافق بين رغبات البائعين و المشترين , حيث إن الكمية التي يرغب البائعون في عرضها عند هذا السعر تساوي الكمية التي يرغب المشترون في طلبها عند نفس السعر و تبلغ 18 وحدة وتعرف بكمية التوازن**
- 2. عند أي سعر أقل من سعر التوازن 9 فإن الكمية المطلوبة تفوق الكمية المعروضة ($Q_s < Q_d$) مما يعني أن هناك فائض طلب**

3. عند أي سعر أعلى من سعر التوازن 9 فإن الكمية

المعرضة تفوق الكمية المطلوبة ($Q_s > Q_d$) مما يعني

ان هناك فائض عرض

4. يمكن حساب مقدار هذا الفائض حيث يمثل الفرق

بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة أو العكس

5. التوازن في السوق هو وضع توافقي بينهم تم

التوصل اليه في السوق (آلية السوق) بافتراض أن

العوامل الأخرى المؤثرة ثابتة

◉ عند حدوث أي خلل في وضع التوازن E_0 نتيجة ارتفاع السعر أو انخفاضه, فإن ذلك لن يستمر طويلاً وسيعود التوازن إلى النقطة E_0 وهذا ما يوصف بالتوازن المستقر.

◉ إذا ارتفع سعر التوازن من 9 إلى 12 مثلاً فإن ذلك سيؤدي إلى **وجود فائض بالعرض**, مما سيدفع المنتجين إلى **التنافس فيما بينهم لتصريف منتجاتهم**, وذلك **بتخفيض السعر**, وهذا بدوره سيؤدي حسب **قانون العرض** إلى **تقليل الكمية المعروضة**, وحسب **قانون الطلب** إلى **زيادة الكمية المطلوبة**, مما يؤدي إلى تلاشي ذلك الفائض في العرض و بالتالي **نعود إلى وضع التوازن السابق E_0** حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.

يمكن تلخيص هذه العملية كما يلي:

$P \uparrow \Rightarrow$ **فائض بالعرض** \Rightarrow **تنافس المنتجين على البيع**

$\Rightarrow P \downarrow \Rightarrow$ $\left\{ \begin{array}{l} \text{قانون العرض} \\ \text{قانون الطلب} \end{array} \right. \Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} Q_s \downarrow \\ Q_d \uparrow \end{array} \right\} \Rightarrow Q_s = Q_d$

• إذا **انخفض سعر التوازن** من 9 إلى 6 فإن ذلك سيؤدي إلى وجود **فائض طلب**, مما سيدفع **المستهلكين** **للتنافس** فيما بينهم للحصول على السلعة و ذلك برفع **السعر** و هذا بدوره سيؤدي حسب **قانون الطلب** إلى **تخفيض الكمية المطلوبة**, و حسب **قانون العرض** إلى **زيادة الكمية المعروضة**

مما يؤدي إلى العودة إلى وضع التوازن السابق عند النقطة E_0 , حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يمكن تلخيص هذه العملية كما يلي:

$P \downarrow \Rightarrow$ فائض بالطلب \Rightarrow تنافس المستهلكين على الشراء

$$\Rightarrow P \uparrow \Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} \text{قانون العرض} \\ \text{قانون الطلب} \end{array} \right. \Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} Q_s \uparrow \\ Q_d \downarrow \end{array} \right\} \Rightarrow Q_s = Q_d$$

أثر التغيرات في العرض والطلب

◉ لو أسقطنا فرضية بقاء العوامل الأخرى ثابتة: كيف

تؤثر هذه التغيرات في الطلب أو العرض أو كليهما

على سعر التوازن و كمية التوازن ؟ أو كيف يتأثر وضع

التوازن عندما ينتقل منحنى الطلب أو منحنى العرض

أو كلاهما ؟

◉ ان منحنى الطلب (أو منحنى العرض) ينتقل بأكمله

نتيجة لتغيير أحد أو كل العوامل الانتقالية (غير

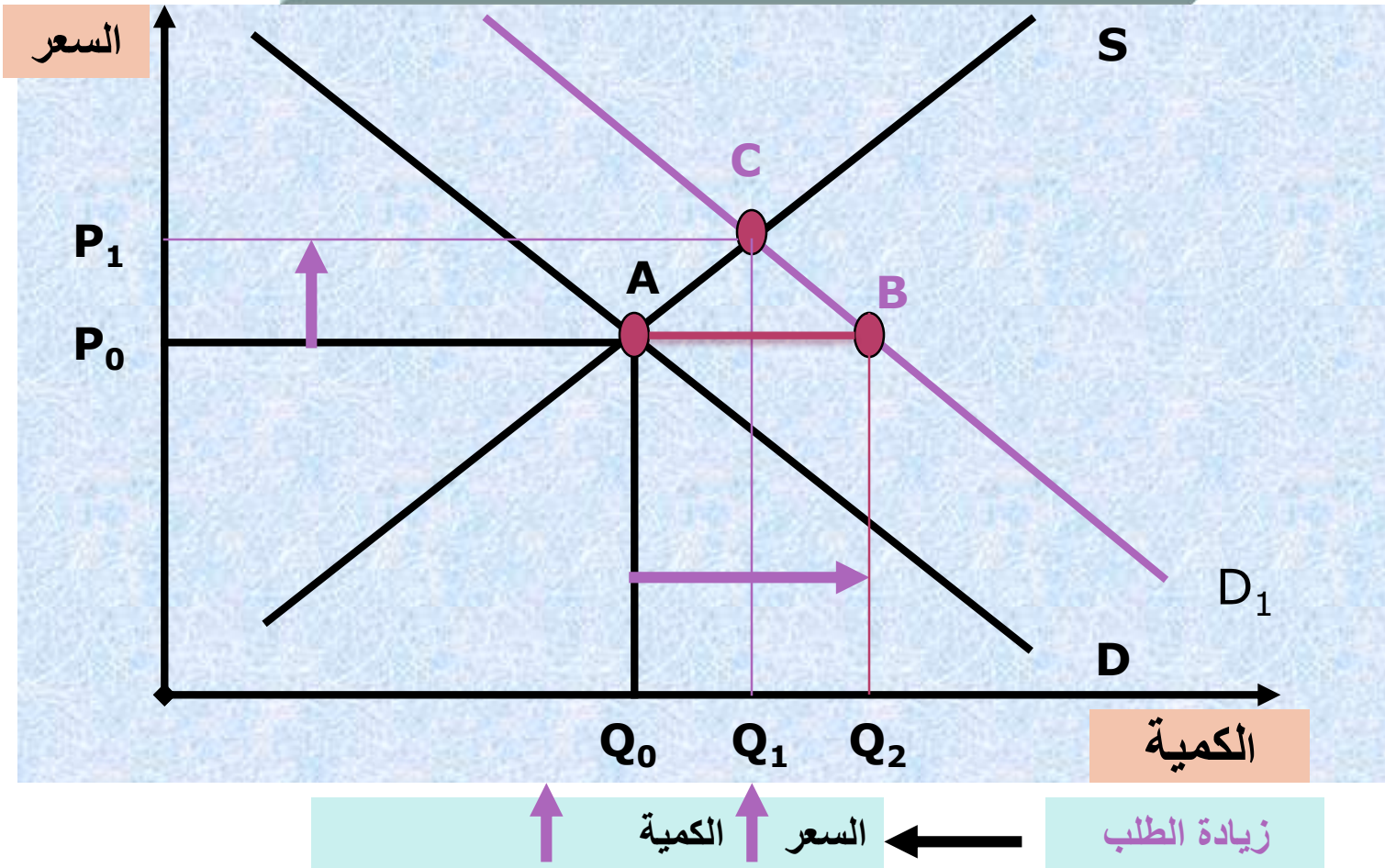
السعرية) المؤثرة في الطلب أو العرض.

1. التغير في الطلب مع ثبات العرض

1. زيادة الطلب: $Q_d \uparrow, P \uparrow$

◉ نفترض **زيادة الطلب** (زيادة الدخل أو ارتفاع سعر سلعة بديلة، أو انخفاض سعر سلعة مكملة) ذلك سيؤدي إلى **الزيادة في الطلب على السلعة** يؤدي إلى **انتقال منحنى الطلب الأصلي D إلى اليمين** لنحصل على منحنى طلب جديد D^1 , مما يؤدي إلى **فائض في الطلب عند سعر التوازن الأصلي بمقدار AB** حيث الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة، مما يدفع بسعر التوازن (P_0) **إلى الارتفاع إلى المستوى الذي يزول معه هذا الفائض**, وهذا يتحقق عند السعر (P_1) حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند المقدار (Q_1) , وهو وضع التوازن الجديد (C)

تأثير زيادة الطلب على وضع التوازن

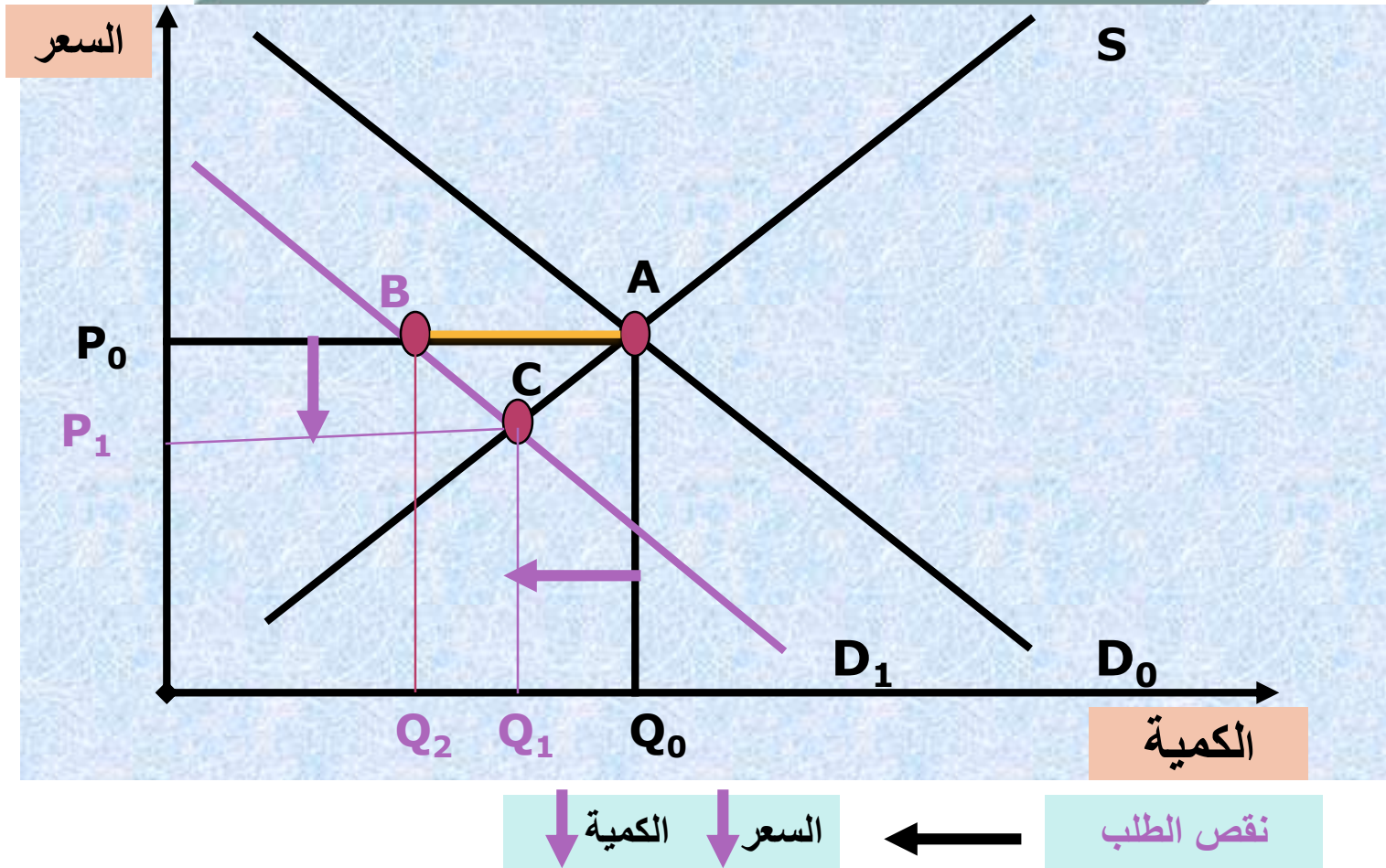


إذا تغير الوضع التوازني من (A) إلى (C) , حيث زاد سعر التوازني من (P_0) إلى (P_1) وزادت الكمية التوازنية من (Q_0) إلى (Q_1)

2. نقص الطلب: $Q_d \downarrow, P \downarrow$

◉ نفترض **نقص الطلب** (انخفاض الدخل أو أو انخفاض سعر سلعة بديلة أو ارتفاع سعر سلعة مكملة) , و بالتالي فإن **منحنى الطلب الأصلي D سينتقل إلى اليسار** ليكون هناك منحنى طلب جديد D^1 , وسيترتب على ذلك ظهور فائض عرض عند سعر التوازن الأصلي بمقدار AB , حيث تكون الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة, مما يدفع بسعر التوازن الأصلي (P_0) الانخفاض إلى المستوى الذي يزول معه الفائض تماماً , وهذا يتحقق عن السعر (P_1) والكمية المطلوبة (Q_1) وهو وضع التوازن الجديد (C)

تأثير نقص الطلب على وضع التوازن



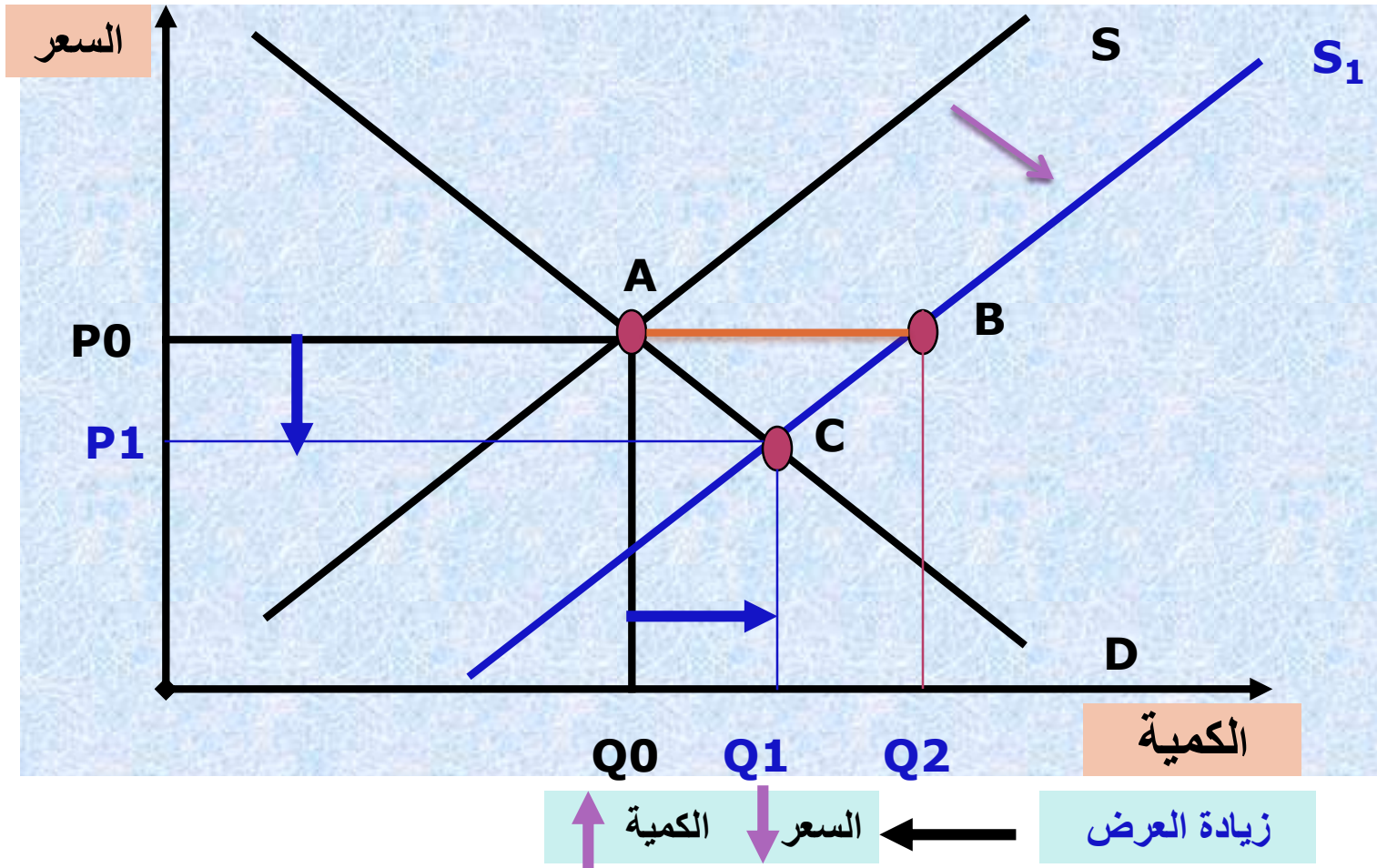
إذا الوضع التوازني تغير من (A) إلى (C) , حيث يقل السعر التوازني من (P₀) إلى (P₁) وتقل الكمية التوازنية من (Q₀) إلى (Q₁)

II. التغير في العرض مع ثبات الطلب

1. زيادة العرض $Q_s \uparrow, P \downarrow$

◉ نفترض **زيادة العرض** (انخفاض أسعار خدمات عناصر الإنتاج أو حدوث تقدم بالمستوى الفني أو انخفاض في أسعار السلع الأخرى) , إن هذه الزيادة في العرض ستمثل في انتقال منحنى العرض الأصلي S إلى اليمين S^1 , وسيترتب على ذلك فائض عرض بالمقدار AB مما يدفع **بسر التوازن** (P_0) إلى **الانخفاض** إلى المستوى الذي يزول معه هذا الفائض تماماً هو (P_1) , حيث تتساوى الكمية المعروضة مع المطلوبة عند المقدار (Q_1) ويكون هذا هو الوضع التوازني الجديد (C)

تأثير زيادة العرض على وضع التوازن

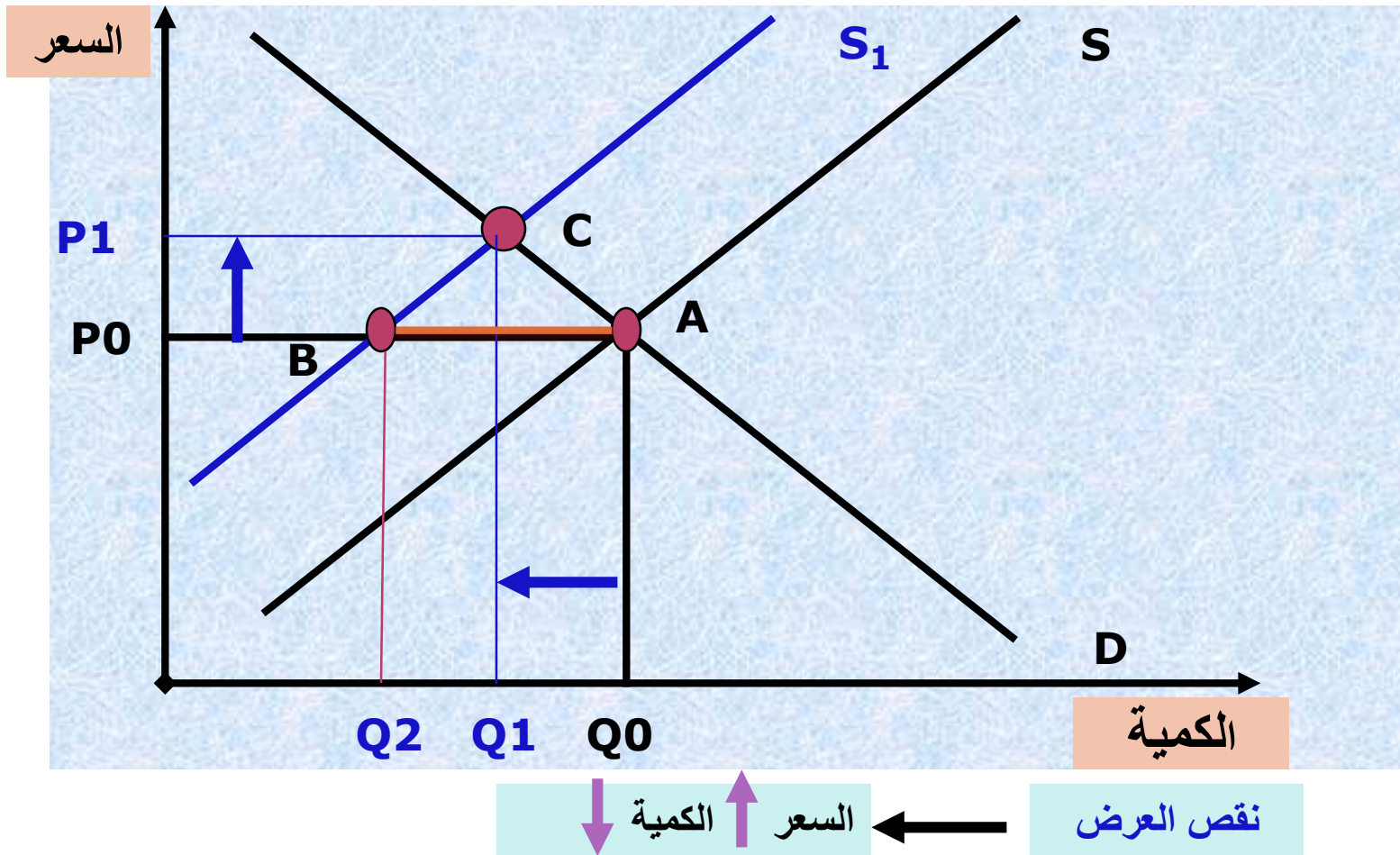


وضع التوازن تغير من **A** إلى **C** حيث يقل السعر التوازني من **(P0)** إلى **(P1)** وترتفع الكمية التوازنية من **(Q0)** إلى **(Q1)**

2. نقص العرض $Q_s \downarrow, P \uparrow$

◉ نفترض **نقص العرض** (ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج أو حدوث ارتفاع في أسعار السلع الأخرى)، فإن **منحنى العرض الأصلي S سينتقل يساراً** إلى منحنى عرض جديد S^1 , و سيترتب على ذلك **وجود فائض طلب بالمقدار AB** مما **يدفع سعر التوازن إلى الارتفاع** من (P_0) إلى (P_1) حيث يزول الفائض و تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند **الوضع التوازني الجديد (C)**

تأثير نقص العرض على وضع التوازن



وضع التوازن تغير من **A** إلى **C** حيث يرتفع السعر التوازني
(P0) إلى (P1) وتقل الكمية التوازنية من (Q0) إلى (Q1)

III. التغير في الطلب والعرض معاً

1. زيادة العرض و الطلب معاً: $Q \uparrow \Rightarrow P?$

○ نفترض زيادة في العرض من السلعة بسبب تغير أحد العوامل المؤثرة على العرض, وفي نفس الوقت زيادة في الطلب بسبب تغير أحد العوامل المؤثرة على الطلب, فإن ذلك سوف يترتب عليه انتقال في منحنى إلى اليمين من S إلى S_1 نتيجة لزيادة العرض, وكذلك أيضاً انتقال في منحنى الطلب إلى اليمين من D إلى D_1 نتيجة لزيادة الطلب, وسيكون التأثير النهائي لهذه الزيادات في العرض و الطلب هو زيادة في كمية التوازن, أما بالنسبة لسعر التوازن فإن ما سيحدث له يعتمد على مقدار الزيادة في كل من العرض (S) والطلب (D) سيكون لدينا ثلاث حالات:

1. الطلب زاد بمقدار اكبر من الزيادة في العرض $\uparrow S < D \uparrow$

⊙ و هذا ما جعل منحنى الطلب D ينتقل إلى اليمين

بمسافة أكبر من الانتقال في منحنى العرض S

⊙ وعليه فإن وضع التوازني الجديد سيكون عند تساوي

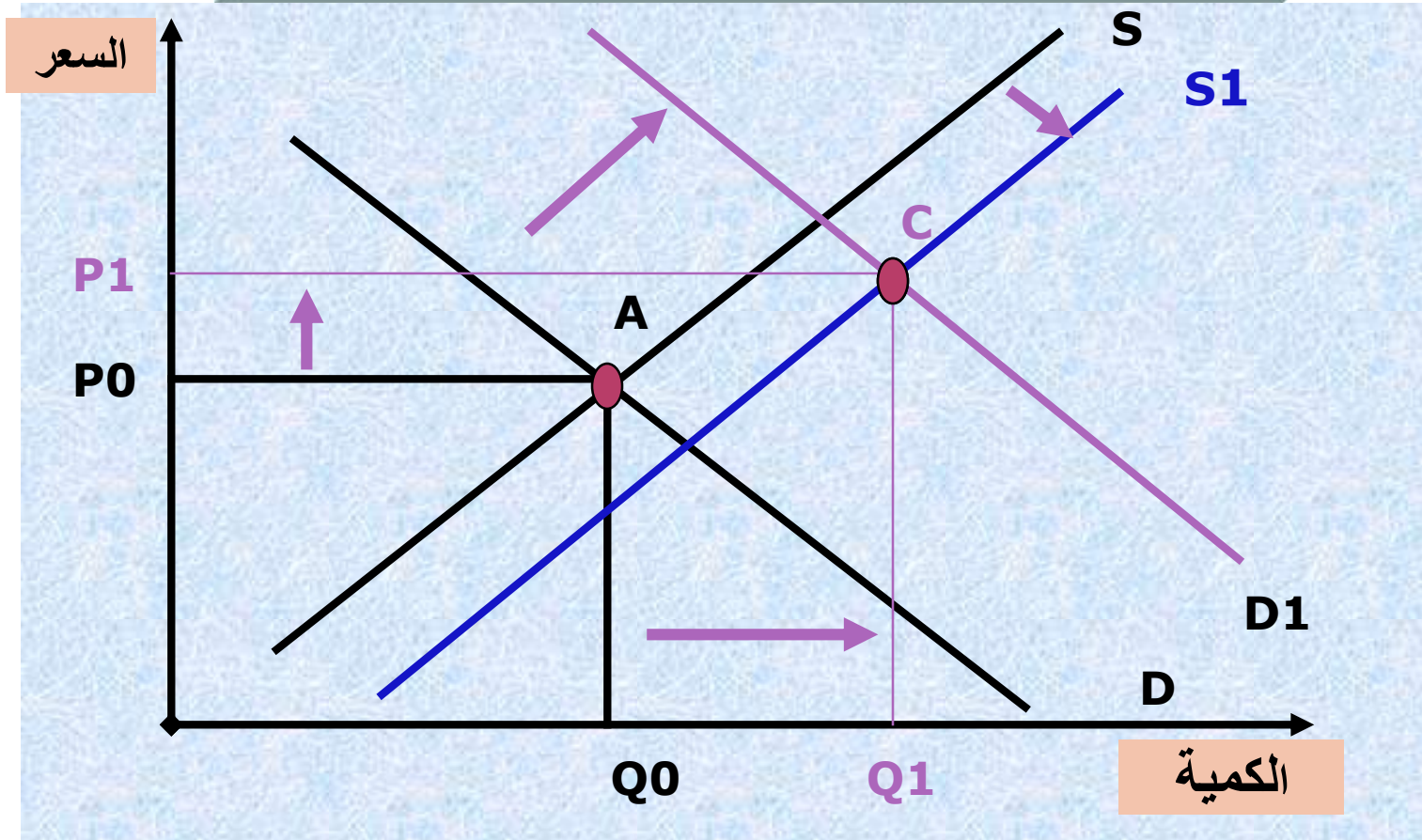
الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة (الوضع C)

حيث يرتفع سعر التوازن من P_0 إلى P_1 وتزيد كمية

التوازن من Q_0 إلى Q_1

تأثير زيادة الطلب مع زيادة العرض

على وضع التوازن $\uparrow S < D \uparrow$



السعر P \uparrow الكمية \uparrow

2. الطلب زاد بمقدار أقل من الزيادة في العرض $\uparrow S > D \uparrow$

⊙ و هذا أدى إلى انتقال منحنى الطلب D إلى اليمين

أقل من مقدار انتقال منحنى العرض S

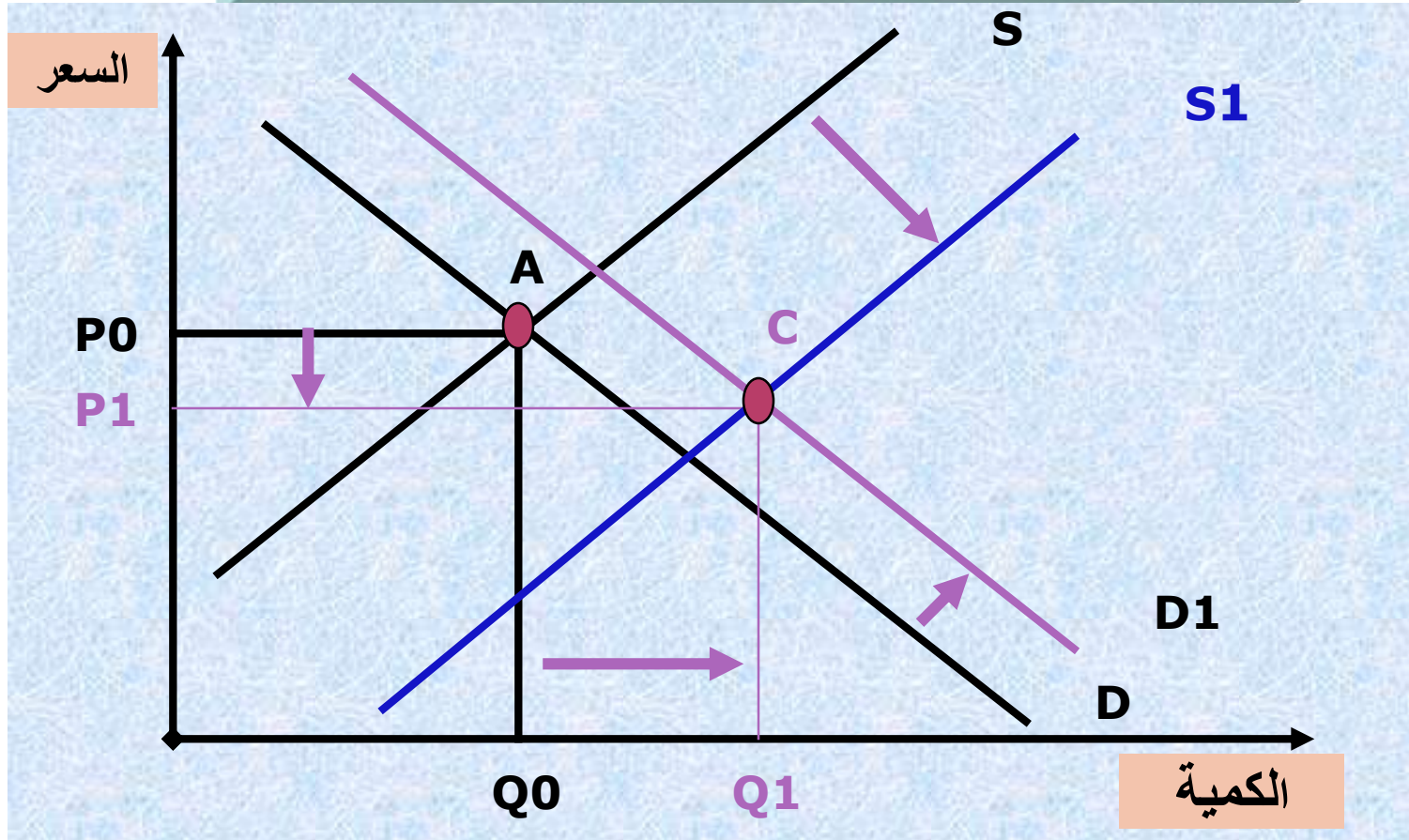
⊙ إن الوضع التوازني الجديد في هذه الحالة هو (C)

حيث نلاحظ أن سعر التوازن قد انخفض من P_0 إلى

P_1 بينما زادت الكمية من Q_0 إلى Q_1

تأثير زيادة الطلب مع زيادة العرض

على وضع التوازن $\uparrow S > D \uparrow$



السعر P ↓
الكمية ↑

3. الزيادة في الطلب تساوي الزيادة في العرض $\uparrow S = D \uparrow$

⊙ و هذا ما جعل منحنى الطلب D و منحنى العرض S

ينتقلان إلى اليمين بنفس المسافة

⊙ مما ترتب عليه ثبات السعر التوازني (P0) عند نفس

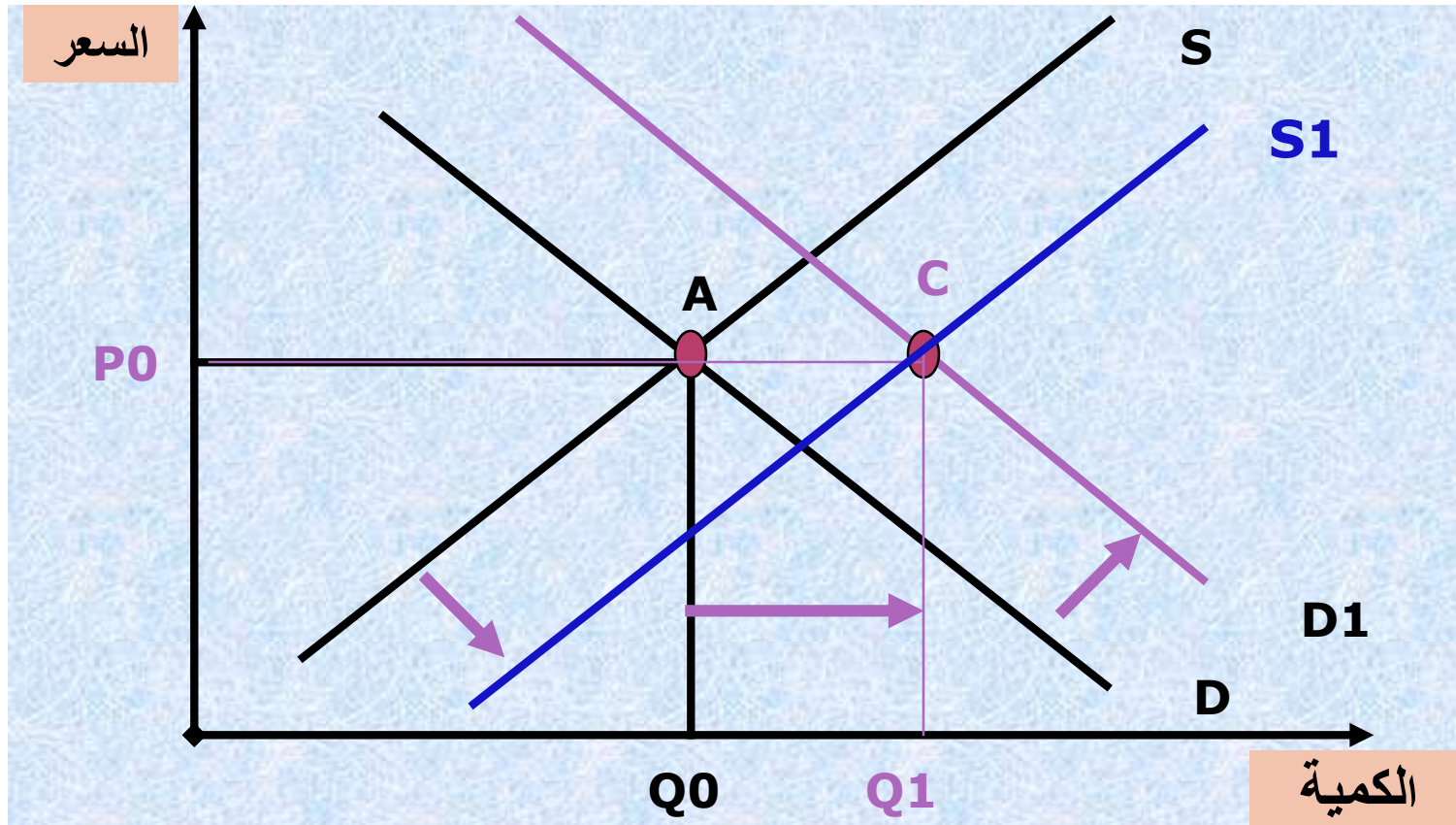
المستوى بينما زادت الكمية التوازنية من Q0 إلى Q1

أي ان الانتقال في الوضع التوازني نتيجة للتغيرات

السابقة من A إلى C لم يؤثر على سعر التوازن

تأثير زيادة الطلب مع زيادة العرض

$\uparrow S = D \uparrow$ على وضع التوازن



السعر ثابت الكمية \uparrow

2. نقص العرض والطلب معا: $Q \downarrow \Rightarrow P?$

◉ نفترض نقص في العرض من السلعة وأيضا نقص في الطلب منها نتيجة تغير أحد العوامل المؤثرة على كل منهما، فسيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى العرض إلى اليسار من S إلى $S1$ نتيجة لنقص العرض وكذلك أيضا انتقال في منحنى الطلب إلى اليسار من D إلى $D1$ نتيجة لنقص الطلب، وسيترتب على ذلك انخفاض في كمية التوازن، أما سعر التوازن فإن التأثير عليه سيعتمد على مقدار النقص في كل من منحنى العرض S ومنحنى الطلب D وسيكون لدينا ثلاث حالات :

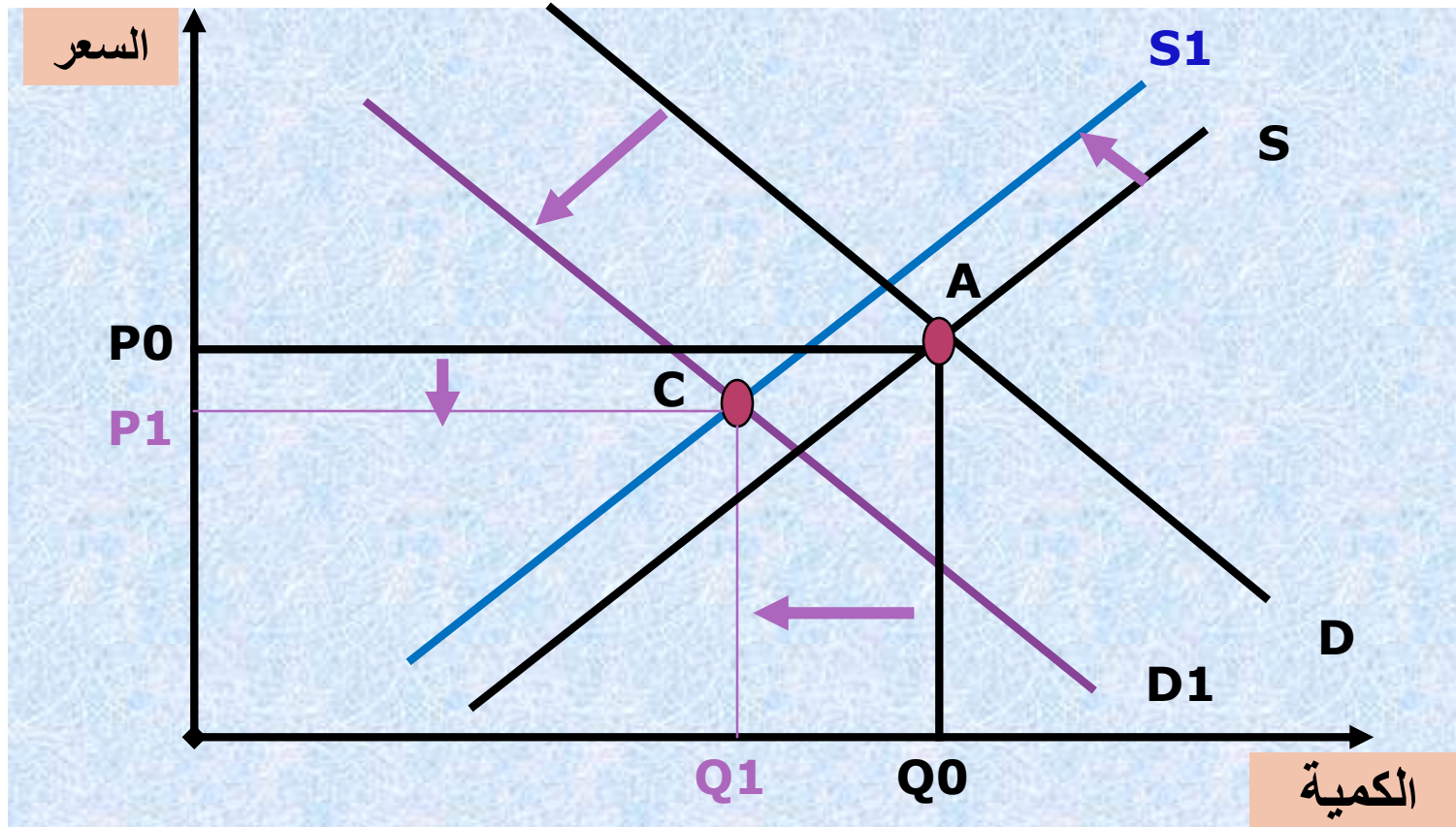
1. الطلب نقص بمقدار أكبر من النقص في العرض

$$\downarrow S < D \downarrow$$

- مما جعل منحنى الطلب D ينتقل من إلى اليسار بمسافة أكبر من المسافة التي انتقل بها منحنى العرض S ، فإن الوضع التوازني سيكون عند النقطة C حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، مما يترتب على ذلك انخفاض في سعر التوازن من P_0 إلى P_1 وكذلك انخفاض في كمية التوازن من Q_0 إلى Q_1

تأثير نقص الطلب مع نقص العرض

على وضع التوازن $\downarrow S < D \downarrow$



السعر \downarrow الكمية \downarrow

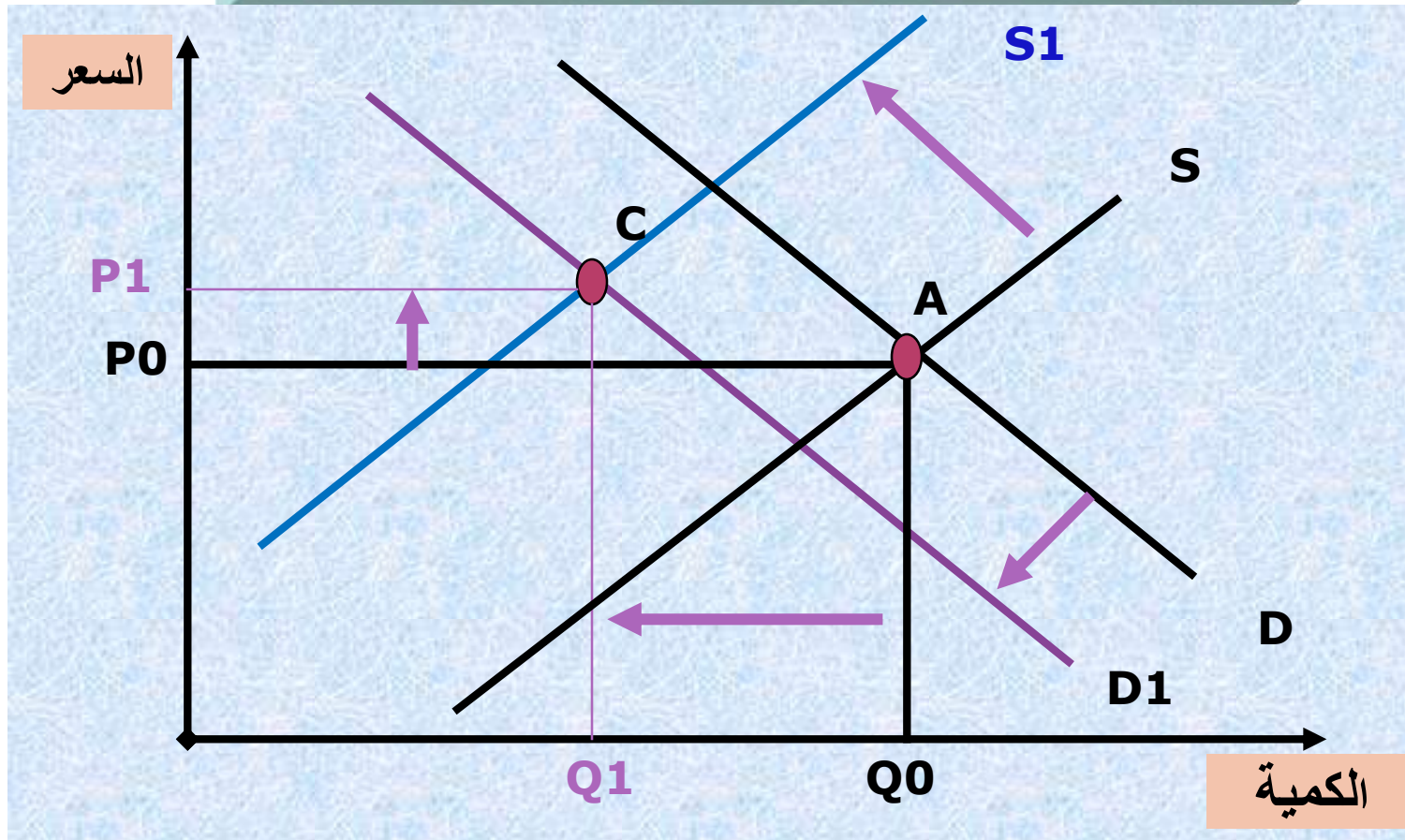
2. الطلب نقص بمقدار أقل من النقص في العرض

$$\downarrow S > D \downarrow$$

- مما جعل منحنى الطلب D ينتقل من إلى اليسار بمسافة أقل من المسافة التي انتقل بها منحنى العرض S ، فإن الوضع التوازني سيكون عند النقطة C حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، ويترتب على ذلك ارتفاع في السعر التوازني من P_0 إلى P_1 وكذلك انخفاض في الكمية التوازنية من Q_0 إلى Q_1

تأثير نقص الطلب مع نقص العرض

↓ $S > D$ ↓ على وضع التوازن



↓ الكمية ↑ السعر

3. النقص في الطلب يساوي النقص في العرض

$$\downarrow S = D \downarrow$$

◉ و هذا ما جعل منحنى الطلب D و منحنى العرض S

ينتقلا إلى اليسار بنفس المسافة

◉ مما ترتب عليه ثبات السعر التوازني (P_0) عند نفس

المستوى بينما انخفضت الكمية التوازنية من Q_0

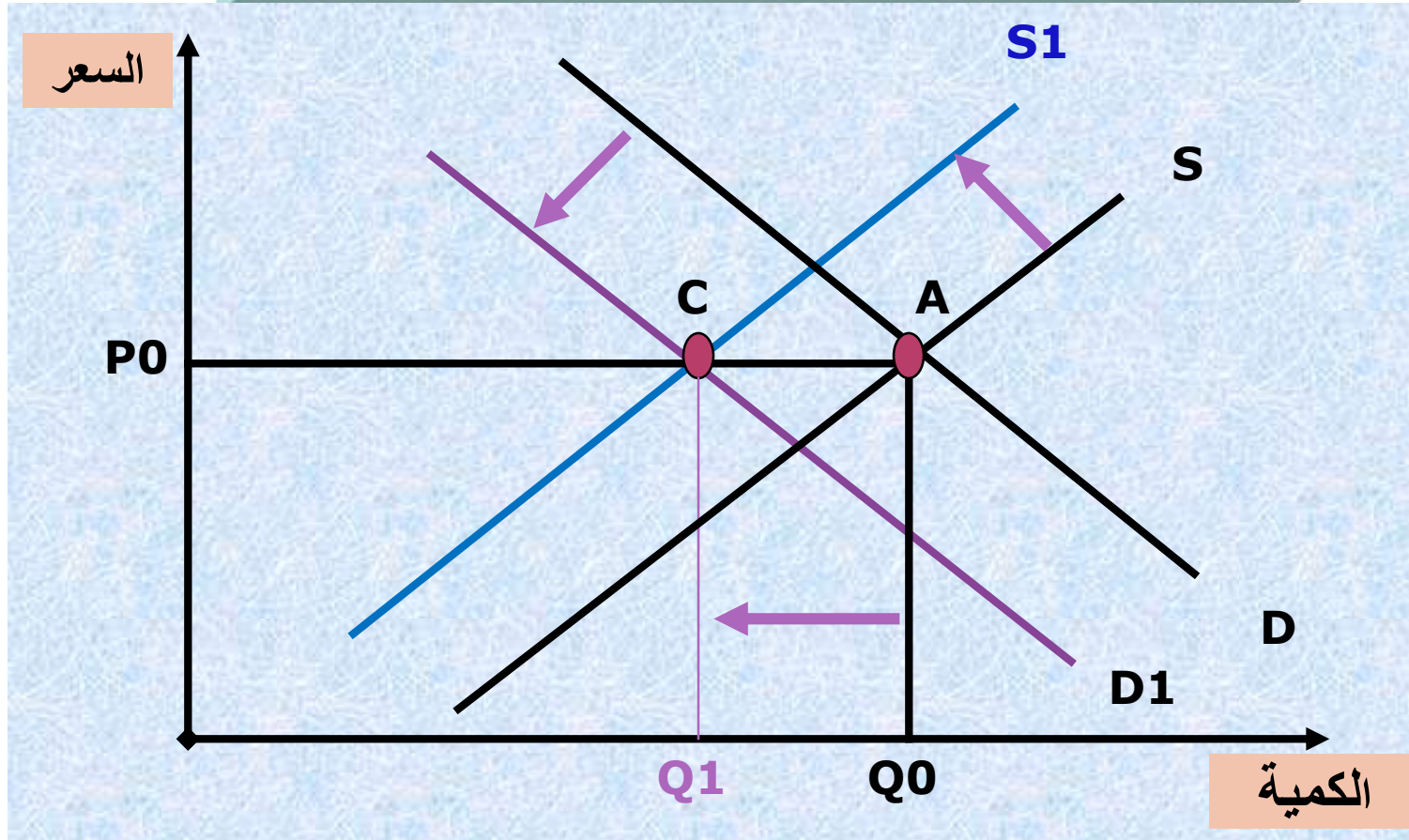
إلى Q_1 أي ان الانتقال في الوضع التوازني نتيجة

للتغيرات السابقة من A إلى C لم يؤثر على سعر

التوازن

تأثير نقص الطلب مع نقص العرض

على وضع التوازن $\downarrow S = D \downarrow$



السعر ثابت
الكمية ↓

3. زيادة الطلب ونقص العرض $Q \Rightarrow P \uparrow$

◉ نفترض زيادة في الطلب على السلعة نتيجة لتغير أحد

العوامل المؤثرة على الطلب وكذلك نقص في العرض

منها نتيجة لتغير أحد العوامل المؤثرة على العرض

◉ فإن ذلك سيترتب عليه انتقال في منحنى الطلب إلى

اليمين من D إلى D1 نتيجة لزيادة الطلب، وكذلك أيضا

انتقال في منحنى العرض ولكن إلى اليسار من S إلى

S1 نتيجة لنقص العرض من السلعة،

◉ وسيترتب على ذلك ارتفاع سعر التوازن، أما بالنسبة

لكمية التوازن فإن ما سيحدث لها يعتمد على مقدار

الزيادة في الطلب D والنقص في العرض S وهناك

ثلاث حالات:

1. الزيادة في الطلب أكبر من النقص في العرض

$$\downarrow S < D \uparrow$$

○ مما جعل منحنى الطلب D ينتقل إلى اليمين

بمسافة أكبر من المسافة التي انتقل بها منحنى

العرض S إلى اليسار، وعليه فإن الوضع التوازني

الجديد سيكون عند تساوي الكمية المعروضة مع

الكمية المطلوبة (الوضع C) حيث يرتفع سعر

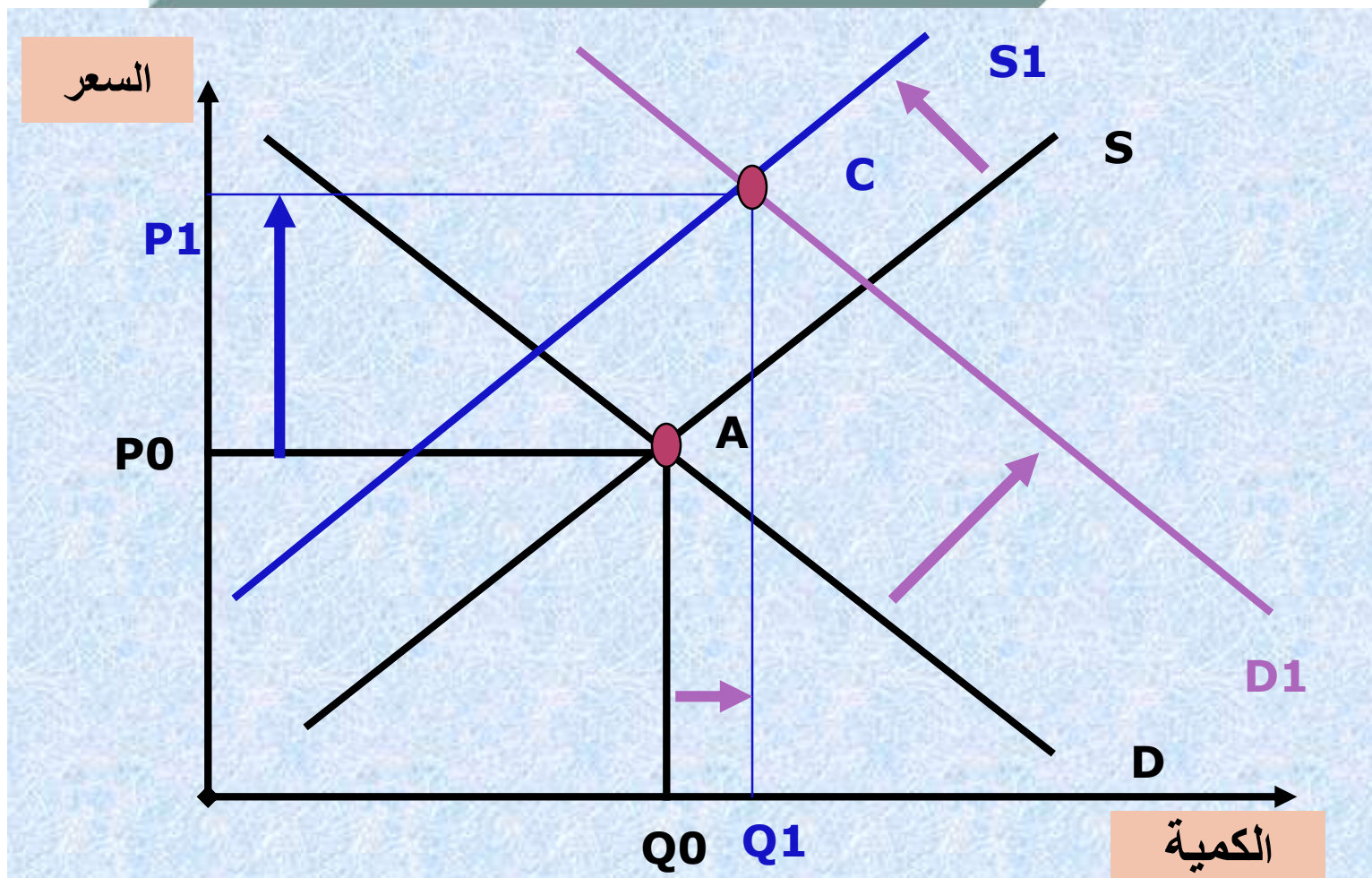
التوازن من P0 إلى P1 وتزيد كمية التوازن من Q0

إلى Q1

تأثير زيادة الطلب مع نقص العرض

على وضع التوازن $\downarrow S < D \uparrow$

1



↑ السعر ↑ الكمية

2. الزيادة في الطلب أقل من النقص في العرض

$$\downarrow S > D \uparrow$$

○ مما جعل منحني الطلب D ينتقل إلى اليمين بمسافة

أقل من المسافة التي انتقل بها منحني العرض S

إلى اليسار ، وعلية فإن الوضع التوازني الجديد

سيكون عند تساوي الكمية المعروضة مع الكمية

المطلوبة

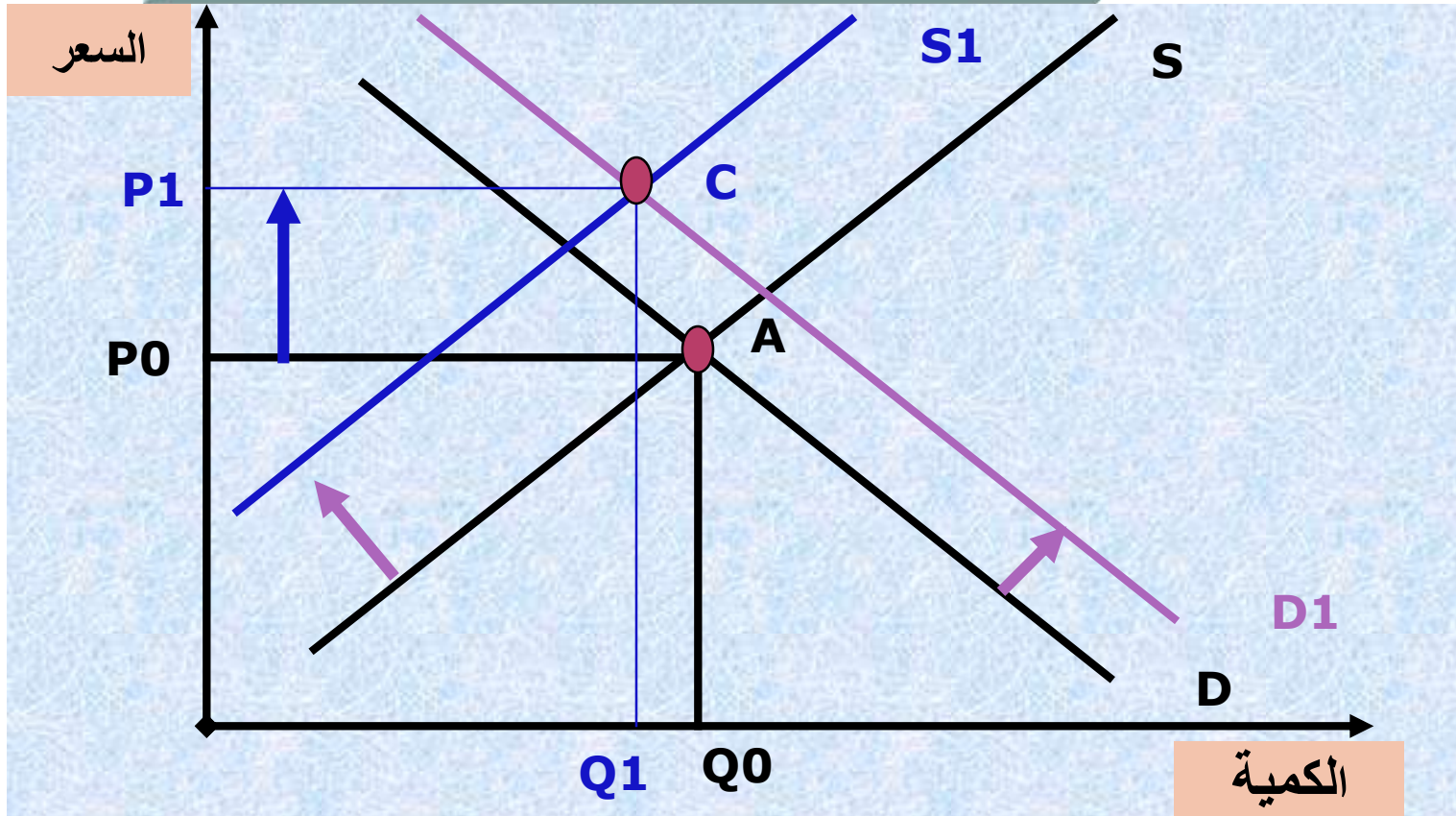
○ وبالتالي فإن الوضع التوازني الجديد C سيترب عليه

ارتفاع في سعر التوازن وانخفاض في كمية التوازن

تأثير زيادة الطلب مع نقص العرض

على وضع التوازن $\downarrow S > D \uparrow$

2



السعر \uparrow الكمية \downarrow

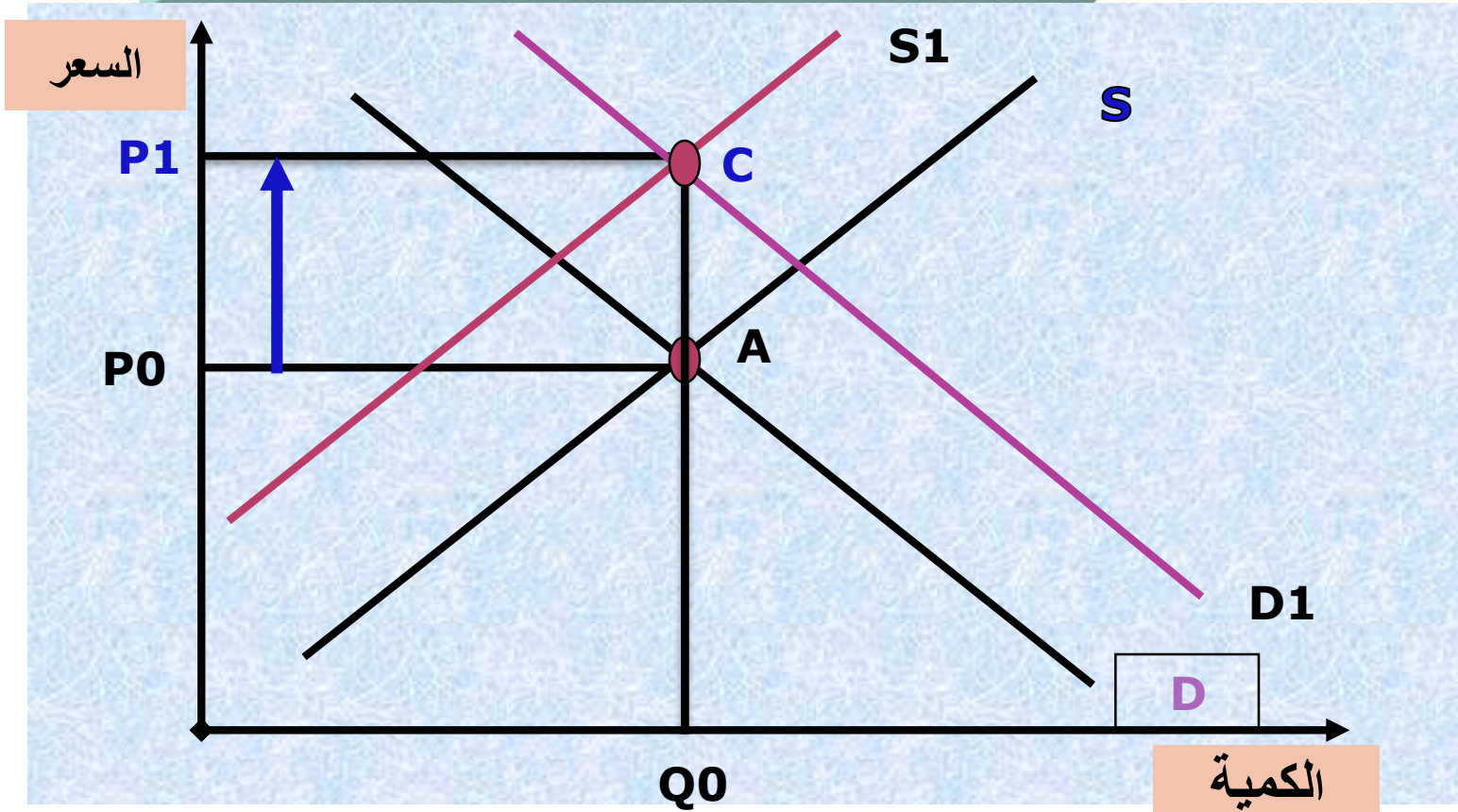
3. الزيادة في الطلب تساوي النقص في العرض $\downarrow S = D \uparrow$

○ مما جعل المسافة التي انتقل بها منحنى الطلب D إلى اليمين تساوي المسافة التي انتقل بها منحنى العرض إلى اليسار و بالتالي ترتب عليه ثبات كمية التوازن Q_0 عند نفس المستوى، بينما زاد السعر التوازني من P_0 إلى P_1 أي أن الانتقال من الوضع التوازني A إلى C لم يؤثر على كمية التوازن

تأثير: زيادة الطلب مع نقص العرض

على وضع التوازن $\downarrow S = D \uparrow$

3



السعر \uparrow الكمية ثابت

4. نقص الطلب وزيادة العرض $P \downarrow \Rightarrow Q?$

◉ نفترض نقص في الطلب من السلعة نتيجة تغير أذواق المستهلكين مثلا، وكذلك زيادة في العرض منها نتيجة حدوث تقدم تكنولوجي مثلا أو تغير أحد العوامل المؤثرة الأخرى على كل منهما، فسيؤدي ذلك إلى انتقال في منحنى الطلب إلى اليسار من D إلى $D1$ نتيجة لنقص الطلب وكذلك انتقال منحنى العرض إلى اليمين من S إلى $S1$ نتيجة زيادة العرض، وسيترتب عليه انخفاض في سعر التوازن، أما كمية التوازن فإن التأثير عليها سيعتمد على مقدار النقص في الطلب و زيادة في العرض، وسيكون هناك ثلاث حالات:

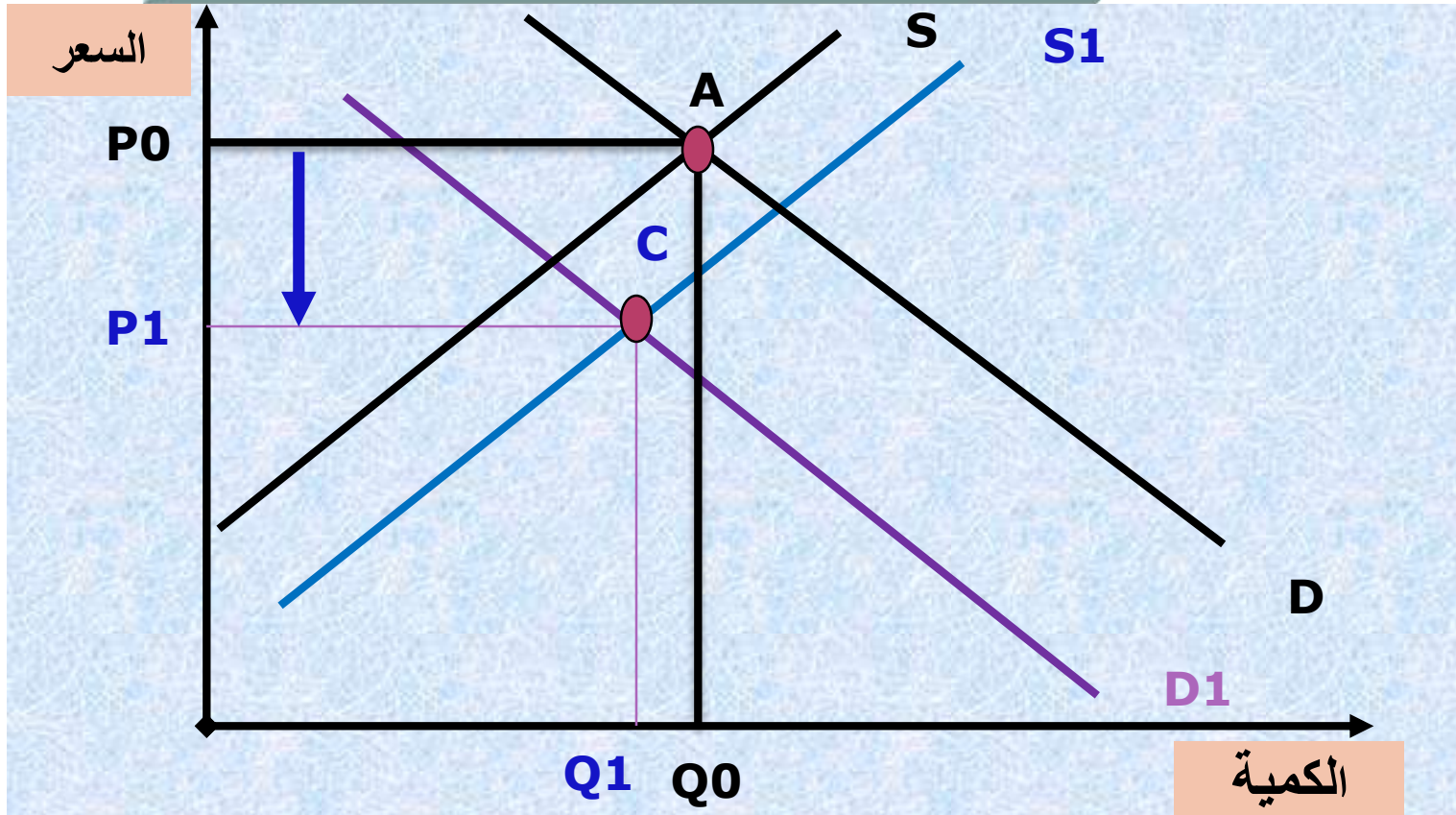
1. النقص في الطلب أكبر من الزيادة في العرض $\uparrow S < D \downarrow$

◉ مما جعل المسافة التي انتقل بها منحنى الطلب إلى اليسار **أكبر** من المسافة التي انتقل بها منحنى العرض إلى اليمين , و سيكون الوضع التوازن الجديد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الجديد $D1$ مع منحنى العرض الجديد $S1$ النقطة C حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع المعروضة، ويكون هناك انخفاض في كل من السعر التوازن والكمية التوازن

تأثير نقص الطلب مع زيادة العرض

على وضع التوازن $\uparrow S < D \downarrow$

1



السعر ↓
الكمية ↓

2. النقص في الطلب أقل من الزيادة في العرض

$$\uparrow S > D \downarrow$$

◉ مما جعل المسافة التي انتقل بها منحني الطلب

إلى اليسار **أقل** من المسافة التي انتقل بها

منحني العرض إلى اليمين

◉ و عالية فإن وضع التوازن الجديد عند النقطة C

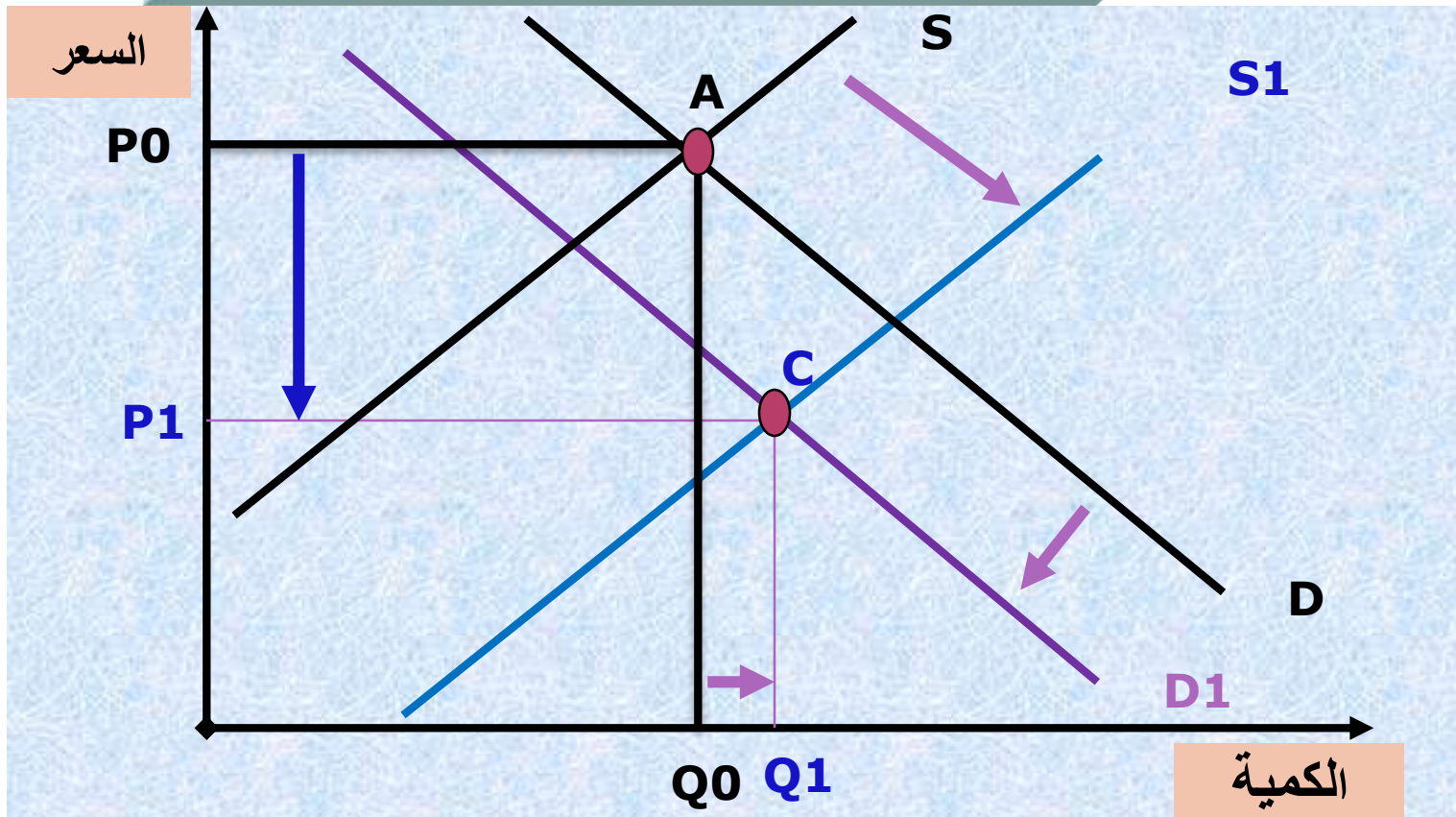
سيترتب عليه انخفاض في سعر التوازن وزيادة

في كمية التوازن

تأثير نقص الطلب مع زيادة العرض

2

على وضع التوازن $\uparrow S > D \downarrow$



↑ الكمية ↓ السعر

3. النقص في الطلب تساوي الزيادة في العرض

$$\uparrow S = D \downarrow$$

◉ مما جعل المسافة التي انتقل بها منحنى الطلب D إلى اليسار تساوي المسافة التي انتقل بها منحنى العرض S إلى اليمين

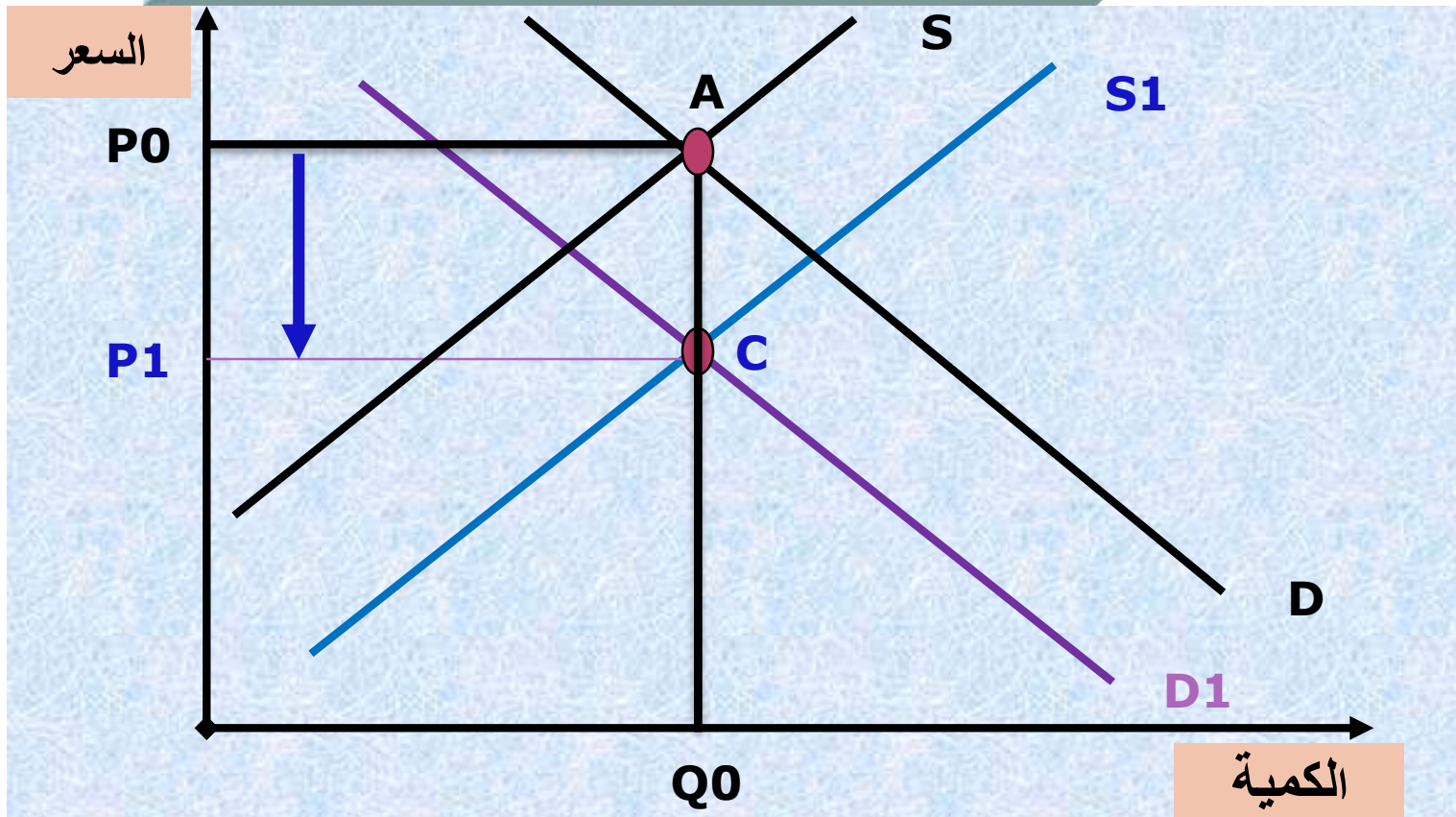
مما يترتب عليه ثبات كمية التوازن عند نفس المستوى السابق Q_0 وانخفاض في سعر التوازن من P_0 إلى P_1 وهذا يعني أن تغير وضع التوازن لم يؤثر على كمية

التوازن

تأثير نقص الطلب مع زيادة العرض

على وضع التوازن $\uparrow S = D \downarrow$

3



السعر \downarrow الكمية ثابت

تطبيقات على توازن السوق

○ هناك حرية في سوق التنافس للتكيف مع التغيرات في العرض أو الطلب أو كليهما وينتج عن ذلك الانتقال من وضع التوازن الأصلي إلى وضع توازن جديد بدون أي قيود، و لكن قد يكون هناك تدخل حكومي (السعي لتحقيق المساواة في السوق أو لفشل السوق في الوصول إلى السعر الذي يحقق أهداف المجتمع او غير ذلك)

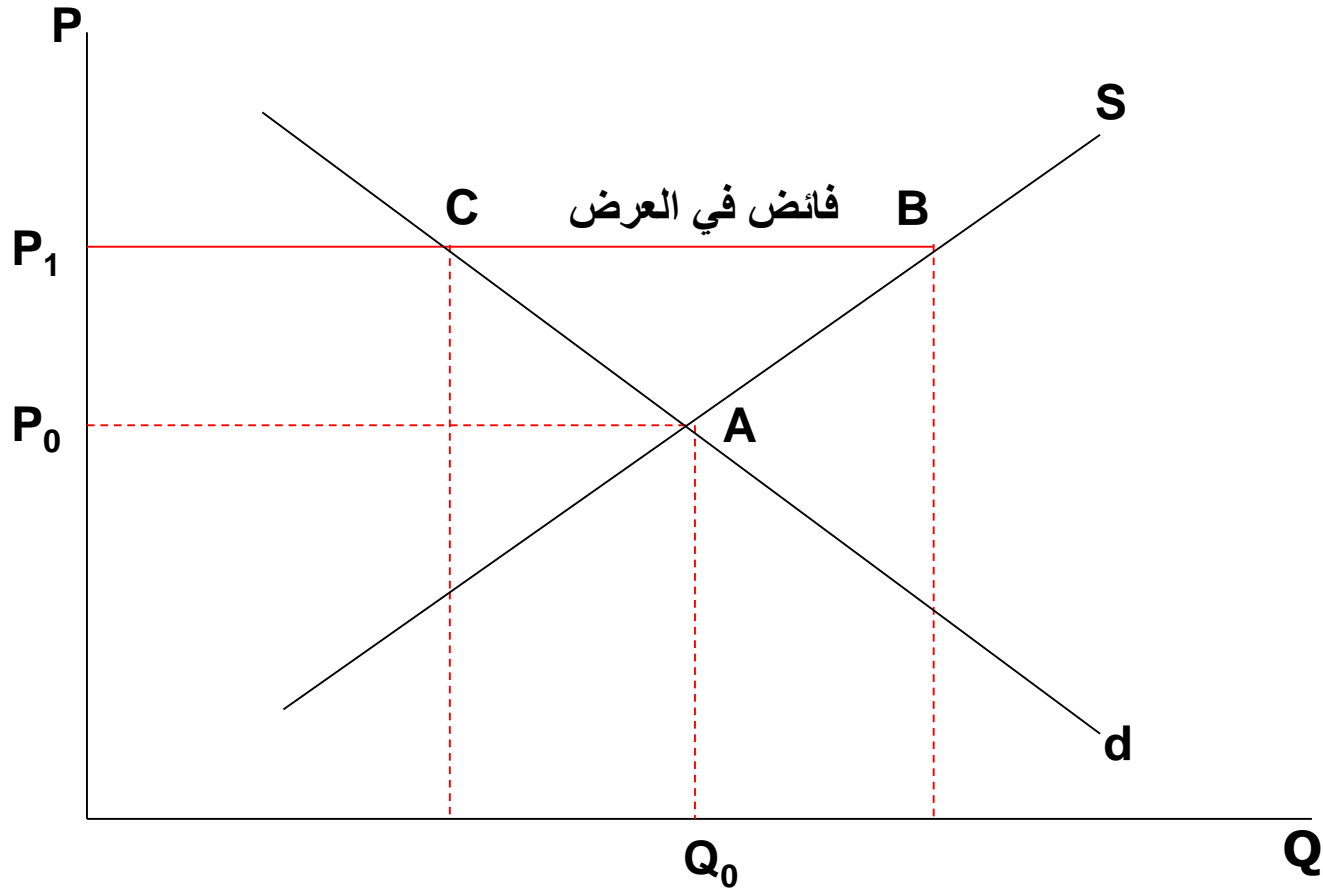
○ و لتقييد حركة السوق لسلعة ما و منعه من الوصول إلى وضع التوازن تتدخل الحكومة وذلك بتحديد حد أدنى أو حد أقصى لسعر السلعة أو فرض ضرائب من أي نوع

1. تحديد حد أدنى لسعر السلعة:

تقوم الحكومة بتحديد حد أدنى لسعر السلعة أو الخدمة ويكون فوق سعر التوازن ولا تسمح بأن تباع هذه السلعة أو الخدمة بسعر أقل من ذلك الحد.

نفترض أن وضع التوازن بدون أي تدخل حكومي يتحقق عند النقطة A حيث سعر التوازن هو P_0 و كمية التوازن Q_0 و نفترض أن الحكومة تدخلت لدعم هذه السلعة، وذلك بتحديد حد أدنى لسعرها فوق سعر التوازن p_1 سيترتب على ذلك وجود فائض في عرض السلعة بالمقدار BC حيث أنه عند هذا السعر المرتفع ستكون الكمية التي يرغب المنتجين في بيعها أكبر من الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها، وسوف يستمر هذا الفائض لدى المنتجين طالما بقي القيد الحكومي على سعر السلعة مستمراً، وسوف يزول فقط عندما يتم إلغاء هذا الحد الأدنى للسعر أو ينتقل منحنى العرض إلى اليسار أو منحنى الطلب إلى اليمين

سياسة الحد الأدنى لسعر السلعة



2. تحديد حد أقصى لسعر السلعة

تقوم الحكومة بتحديد حد أعلى لسعر السلعة أو الخدمة ويكون تحت سعر التوازن ولا تسمح بأن تباع هذه السلعة أو الخدمة بسعر يزيد عن ذلك الحد.

نفترض أن وضع التوازن بدون أي تدخل حكومي يتحقق عند النقطة A حيث سعر التوازن هو P_0 و كمية التوازن Q_0 و نفترض أن الحكومة تدخلت وذلك بتحديد حد أقصى لسعر هذه السلعة تحت التوازن وليكن p_2 فسيترتب على ذلك وجود فائض طلب بالمقدار BC من السلعة حيث إنه عند هذا السعر المنخفض ستكون الكمية التي يرغب المستهلكون في شرائها أكبر من الكمية التي يرغب المنتجون في بيعها وسينتج عن ذلك وجود عدد من المستهلكين لا يستطيعون الحصول على السلعة.

كيف يتم توزيع الكمية المعروضة للبيع على المستهلكين؟

هناك أكثر من طريقة للتوزيع من أهمها طريقة:

1. من يأتي أولاً يأخذ أولاً ولكن يترتب عليها تزامم المستهلكين و

الانتظار للحصول على السلعة بالسعر القانوني

2. قائمة على أساس تفضيلات البائعين أنفسهم من خلال

تمييزهم بين المستهلكين وهنا يقوم البائعون بإعطاء الأولوية

في الحصول على السلعة وبالكميات التي يرغبونها

لمستهلكين يفضلهم البائعون أنفسهم (صلة قرابة أو أصدقاء أو

أن شخصيتهم مميزة)

3. وضع الحكومة لمعايير معينة يتم التوزيع على أساسها

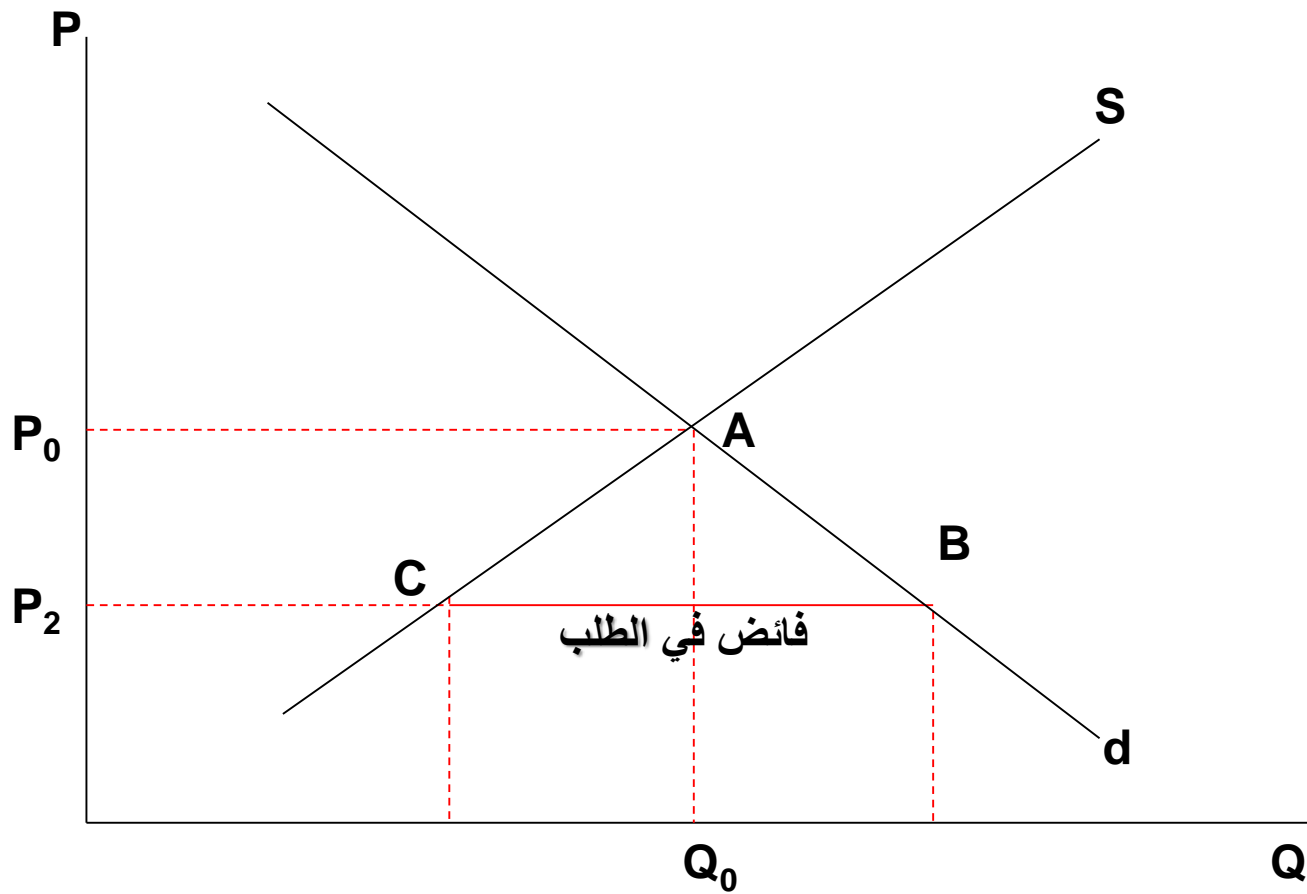
إن إتباع أي من هذه الطرق الثلاثة للتوزيع في سياسة تحديد الحد

الأقصى لسعر سياتررب عليها ظهور ما يعرف بالسوق السوداء

وهي السوق التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات بسعر أعلى

من السعر المحدد لها قانوناً

سياسة الحد أقصى لسعر السلعة



3. فرض الضرائب على السلع

○ وتختلف هذه الضرائب في نوعها, فهناك الضريبة الثابتة أو ضريبة الوحدة وهي عبارة عن ضريبة تفرض على كل وحدة بيع من السلعة و هناك الضريبة السعرية, وسنأخذ هنا فقط ضريبة الوحدة, وهذا يعني أن هناك مبلغاً معيناً يدفع على كل وحدة بيع من السلعة بصرف النظر عن ثمنها

○ نفترض أن وضع التوازن لسلعة ما يتحقق عند $A (P_0 و Q_0)$ ومن ثم فرضت الحكومة ضريبة على الإنتاج (ضريبة الوحدة) فسيؤدي ذلك إلى انتقال في منحنى العرض إلى اليسار من S إلى S_1 بنفس مقدار الضريبة و بالتالي فإن الثمن الذي يدفعه المستهلكون سيرتفع من P_0 إلى P_1 بينما الثمن الذي يحصل عليه المنتجون سينخفض من P_0 إلى P_2 ,

1. عندما انتقل منحني العرض إلى اليسار أصبح هناك فائض في الطلب بمقدار AB مما جعل السعر يرتفع ويصبح وضع التوازن الجديد عند C .

2. إن ارتفاع السعر من P_0 إلى P_1 كان أقل من مقدار الضريبة نفسها والتي تساوي CD وهذا يعني أن عبء الضريبة قد اقتسمه المستهلك والمنتج معاً، فالمنتج تحمل جزءاً من هذه الضريبة بمقدار الانخفاض في السعر من P_0 إلى P_2 والمستهلك تحمل الجزء الآخر بمقدار الارتفاع في السعر إلى P_0 إلى P_1

أثر ضريبة الوحدة على وضع التوازن

